

# ادارة مخاطر الائتمان للمحافظ الاستثمارية باستخدام تنويع ماركويتز

## - دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية -

د. حسين بلعجوز

جامعة محمد بوضياف، المسيلة - الجزائر

h\_beladjouz@yahoo.com

عفاف بشيري

طالبة دكتوراه بجامعة محمد بوضياف، المسيلة - الجزائر

afaf\_bachiri@yahoo.com

Received: 2016

Accepted: 2016

Published: 2016

### ملخص:

من أهم أسباب الأزمات المالية هو عدم مقدرة البنوك على إدارة مخاطرها وبالرغم من الرقابة التي تفرضها البنوك المركزية على البنوك التجارية وكذا الرقابة الدولية من خلال مقررات لجنة بازل إلا أن هذا لم يحد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، إذ تختلف أساليب وطرق إدارة المخاطر بالبنوك التجارية باختلاف الأصول المكونة لمحفظتها الاستثمارية واختلاف مواردها وكذا السياسة المنتهجة من قبل البنك، ولقد طرحت عدة بدائل لضمان التسيير الجيد وكذا التحكم في المحفظة الاستثمارية للبنوك التجارية وتجنبيها المخاطر المختلفة ومن بين هاته البدائل التنويع.

فالتنويع يكون بقرار من المصرف التجاري حول تشكيلة الاستثمارات التي ستتكون منها محفظة أوراقه المالية أو محفظة

قروضه فالتنويع يتمثل في جهة الإصدار وكذا في تواريخ الاستحقاق لهاته القروض أو الأوراق المالية.

**الكلمات المفتاحية:** المحفظة الاستثمارية، التنويع، المحفظة الائتمانية، مخاطر الائتمان.

### Abstract :

*The main causes of the financial crisis is the lack of the ability of the banks to manage their risks and despite the monitoring imposed by the central bank to commercial banks, As well as international supervision through the Basel Committee but this did not reduce the risk of commercial banks, many styles and methods for risk management vary in commercial banks through The different components of assets and investment portfolio, And the different resources as well as the policy pursued by the Bank, Several alternatives presented to ensure good governance, as well as control of the investment portfolio of commercial banks, And avoid various risks Among these alternatives is the diversification. Diversification is a decision of Commercial Banks on the investment collection.*

*That make up the securities portfolio and the loan portfolio, the Diversification is in the Issuer as well as on the maturity dates for these loans or securities.*

**Key words:** Investment Portfolio, diversification, Credit portfolio, credit risks.

### تمهيد:

يعد القطاع المصرفي شريان الحياة الاقتصادية إذ تعتبر البنوك التجارية أهم قناة لنقل الأموال من أصحاب

الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي بصفتها من أهم مؤسسات الوساطة المالية فالمحفظة المالية للبنوك التجارية

ليست مطلوبات أو موجودات بل كلاهما.

ونظرا لما تتطلبه إدارة المحفظة المالية من خبرة وكفاءة بقواعد الاستثمار في الأوراق المالية ونظرا لعدم

توفر الخبرة لدى المستثمر صاحب المحفظة المالية، أصبح هذا الأخير يوكل مهمة الإدارة إلى جهات مختصة

ومحترفة تملك المعرفة النظرية اللازمة والخبرة العملية الكافية وكذا الأدوات الفنية الكافية ووسائل

إلكترونية مبتكرة ومعلومات صحيحة وحديثة تمكنها من إدارتها إدارة فعالة، وعلى رأس تلك الجهات نجد البنوك التجارية. إذ تعتبر البنوك التجارية من أهم الهيئات التي يمكنها القيام بإدارة المحفظة المالية سواء الخاصة بها أو الخاصة بعملائها، هذا وتجدر الإشارة إلى أن نطاق عمل البنك التجاري كمدير لمحفظة عملائه لا يتوقف عند هذا الحد فقط، إذ يمكنه تقديم خدمات أخرى كحفظ الأوراق المالية مسك حسابات عملائه المتعلقة بالأوراق المالية، الإشراف على عمليات التسوية و المقاصة المتعلقة بموجودات المحفظة المالية.

الاشكالية:

- لأي مدى يمكن للتنوع في المحفظة الائتمانية أن يؤدي إلى التقليل والتحكم في المخاطر الائتمانية؟

هدف الدراسة: إن التنوع من أهم الاستراتيجيات التي تستخدمها المؤسسات المالية والمصرفية، وتهدف الدراسة إلى اظهار أهمية التنوع وخاصة التنوع الجغرافي وأثره في تقليل المخاطر الائتمانية وتوزيع المخاطر وبالتالي تجنب مخاطر التركيز الائتماني.

فرضيات البحث: وتقوم الدراسة على مجموعة من الفرضيات سنحاول اختبار مدى صحتها:

✓ تتجه البنوك التجارية سياسة التنوع في تشكيل محافظها؛

✓ يساهم التنوع الجغرافي في التقليل من المخاطر الائتمانية.

منهج البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بغية ايضاح المفاهيم والاطار النظري للبحث، وكذا المنهج الاستنباطي من خلال دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية من خلال جمع المعلومات والبيانات حول هذا البنك.

أولاً: ماهية المحفظة الاستثمارية

1. مفهوم المحفظة:

تعرف المحفظة في قاموس (webester) بأنها عبارة عن أوراق مالية يمسكها المستثمر أو أوراق تجارية

تمسكها البيوت المالية مثل المصارف<sup>1</sup>.

كما تعرف المحفظة على أنها تشكيلة من الأوراق المالية (أسهم، سندات أو أسهم وسندات معا)<sup>2</sup>.

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف المحفظة بأنها عبارة عن أوراق مالية مملوكة لمستثمرين أو

منظمات اقتصادية ومالية.

2. مفهوم المحفظة الاستثمارية:

المحفظة الاستثمارية هي تلك المحفظة التي تتكون جميع أصولها من استثمارات مالية فقط كالأسهم

والسندات والعملات. وهذا المفهوم يعتبر مفهوم متخصص وبذلك فإنه يختلف عن المفهوم العام للمحفظة باقتصاره

على الاستثمار في الأوراق المالية، لذا ووفقا لهذا المفهوم فإن المحفظة الاستثمارية لا يراد بها إلا محفظة الأوراق المالية<sup>3</sup>.

أما المفهوم العام للمحفظة الاستثمارية فهي أداة مركبة من أدوات الاستثمار وذلك لأنها تتركب من أصلين أو أكثر يتم استثمار الأموال بها. أو أنها مجموع ما يملكه المستثمر من أصول و موجودات شريطة أن يكون الهدف منها تنمية القيمة السوقية لها<sup>4</sup>.

فالمحفظة الاستثمارية هي أداة مركبة من أدوات الاستثمار مكونة من أصلين أو أكثر وتتكون من أصول حقيقية وأصول مالية أو كلاهما معا، وتخضع لإدارة شخص مسؤول عنها يسمى مدير المحفظة الذي يمكن أن يكون مالكا لها أو شخص مأجور لإدارة هاته المحفظة.

### 3. نشأة المحافظ الاستثمارية

إن أول اكتشاف بشري لمنطق المحفظة هو في المثل الشهير القائل "لا تضع البيض كله في سلة واحدة" فلا تضع مواردك في مشروع واحد.

ويعتبر المحلل الأمريكي ماركويتز أول من كتب في المحافظ بمفهومها الاقتصادي وذلك عام 1952م، ثم جاء بعده عدد من الدارسين والباحثين أمثال كورن (Corn) أو شارب (sharp) وتعتمد نظريتهما على تعظيم العائد وتقليل مخاطر الاستثمار عن طريق التنوع بين أدوات الاستثمار، حيث ظهر في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية خلال عقد الخمسينات والستينات عدد كبير من البنوك والشركات المالية هدفها الأساسي جمع المدخرات من الأفراد الذين لا يستطيعون استثمارها لكي تستثمرها لهم استثمارا صحيحا تحقق من خلاله دخلا جيدا للبنك وللمدخر مما أدى إلى ظهور عدد كبير من المحافظ<sup>5</sup>.

### 4. مميزات المحفظة الاستثمارية

تمتاز المحفظة باختلاف أصولها من حيث النوع، كما تختلف من حيث الجودة، فمن حيث النوع يمكن أن تحتوي على أصول حقيقية (Real Assets) وهي الأصول التي لها قيمة اقتصادية ملموسة مثال ذلك العقارات والذهب والفضة والمشاريع الاقتصادية، وعلى أصول مالية (Financial Assets) مثل الأسهم والسندات وأذونات الخزينة والخيارات، أما من حيث الجودة فيمكن أن تحتوي على أصول منخفضة العوائد ولكنها منخفضة المخاطر، وأخرى مرتفعة المخاطر والعوائد وتمتاز الأصول الحقيقية أو الاستثمارات الحقيقية بمجموعة من الخصائص منها<sup>6</sup>:

✓ ارتفاع درجة الأمان للأصول الحقيقية التي تنتمي إليها؛

✓ عدم تجانسها لذلك فإنها تحتاج إلى نوع من الخبرة وتخصص في كل مجال من مجالاتها؛

- ✓ منخفضة السيولة وذلك لصعوبة تحويلها إلى نقد خلال فترة زمنية محددة وبدون خسارة؛
- ✓ ارتفاع نفقاتها كنفقات النقل والتخزين...إلخ.

أما الاستثمارات المالية فتمتع بسهولة الحمل وكذا درجة السيولة العالية وقلة نفقاتها لأنها لا تتطلب نفقات نقل وتخزين.

#### 5. أهداف المحفظة الاستثمارية

إن فكرة تجميع الموجودات المالية والعينية في محفظة استثمارية لم تأتي جزافاً بل جاءت لتحقيق عدة أهداف فالمحافظ الاستثمارية تهدف إلى الآتي:

❖ المحافظة على رأس المال الأصلي من الاندثار: فبالرغم من أن عملية الاستثمار في الأوراق مالية تعني الاستعداد لتقبل المخاطر إلا أن هذا الاستعداد يجب أن يبتعد عن المخاطرة برأس مالها الأصلي كما ينبغي الاهتمام بموضوع المحافظة على القيمة الحقيقية لرأس مال المحفظة والذي يعد من أهم الأهداف التي تحققها إدارة المحفظة وهذا الهدف يتماشى مع رغبات المستثمرين في زيادة رأس المال وهو من أهم الأهداف التي يجب أن تحققها إدارة المحفظة الاستثمارية<sup>7</sup>.

- ❖ لتنوع الذي يحقق التوازن بين أصول المحفظة من أجل الحصول على أكبر العوائد وبأقل درجات المخاطرة.
- ❖ قابلية تحويل أصول المحفظة إلى سيولة، وبأقصى سرعة ممكنة ودون تحمل خسائر تؤثر في رأس مال المحفظة.
- ❖ الحفاظ على مستوى دخل مستمر ومستقر.
- ❖ النمو في رأس المال حيث تعتبر تنمية رأس مال المحفظة من أهم الأهداف التي يسعى إليها المستثمر أو مدير المحفظة.

وأيضا تحقيق الدخل بشكل مستمر ومستقر يتيح فرصة للاستهلاك أو إعادة استثمار المتحقق من العائد لتوسيع المحفظة لذا فاستقرار الدخل يوفر حماية ومنفعة للمحفظة<sup>8</sup>.

- ❖ تثبيت واستقرار العائد دون التقليل من العائد المتوقع<sup>9</sup>.

#### 6. مكونات المحفظة الاستثمارية للبنك التجاري:

إن تشكيل مكونات المحفظة من أصول مختلفة جاء ليتلاءم مع هدف المحفظة وهو تحقيق أقصى عائد على الاستثمار فيها مع تخفيض المخاطر التي تتعرض لها، وفي مقدمتها مخاطر العسر المالي ومخاطر الإفلاس، ومخاطر ضعف العلاقة مع كبار العملاء.

تعمل البنوك على توزيع مكونات محفظتها كما هو مبين في الشكل التالي. والمتغيرات الاقتصادية لها دور مهم في توزيع مكوناتها بين الاستثمار في القروض و الاستثمار في الأوراق المالية ففي حالة الركود ينخفض

الطلب على القروض رغم محاولة البنك تخفيض معايير قبول طلبات الإقراض، واستعداده لتلبية طلبات الاقتراض التي يتقدم بها أفراد أو منشآت ليس لهم ودائع لديه. وكنتيجة لهذا النقص يجد البنك نفسه مضطرا إلى توجيه ما تبقى من مخصصات محفظة البنك إلى الاستثمار في الأوراق المالية. أما في حالة الرواج الاقتصادي وزيادة طلبات الإقراض على الموارد المالية المتاحة للبنك، فيصبح من المتوقع قيام البنك برفع معايير قبول طلبات الإقراض واستبعاد الطلبات الحدية وكذلك الطلبات التي يتقدم بها عملاء من غير المودعين<sup>10</sup>.

عندما يتعلق الامر ببناء المحفظة الاستثمارية، بعض المستثمرين يركزون على اختيار مدير المحفظة والبعض الآخر يركز على طبيعة الأوراق المالية التي تتكون منها المحفظة. وعلى صعيد اوسع يجب أن يتم بناء المحفظة على نحو تتم فيه هيكلة وتنظيم المحفظة بطريقة تمكن المستثمر من تحقيق افضل الفرص الاستثمارية وكذا تحقيق الأهداف المرجوة عند مستوى معين من المخاطر<sup>11</sup>.

تتكون المحفظة الاستثمارية من عدة أصول: أسهم، سندات، مبانى، عقارات، عقود تأمين، عقود إيجار<sup>12</sup>.

تتنوع الأدوات المالية بين أدوات مالية تقليدية كالأسهم والسندات وشهادات الاستثمار والتي يتم اصدارها من قبل المؤسسات، الهيئات الحكومية بهدف زيادة رأس المال، وأدوات مالية حديثة والتي يتم اصدارها من قبل المنشآت المالية مثل: الخيارات، الضمانات والمشتقات المالية عامة والتي تهدف الى ادارة المخاطر أو التحوط<sup>13</sup>. ومحفظة استثمارات البنك تتكون من<sup>14</sup>:

✓ النقدية والأرصدة لدى البنوك والمراسلين مع تمييز الأرصدة لدى البنك المركزي والتي تمثل الاحتياطي القانوني؛

✓ الأوراق المالية والاستثمارات؛

✓ الاوراق التجارية المخصوصة (الكمبيالات)؛

✓ القروض والسلفيات؛

✓ أرصدة مدينة متنوعة؛

✓ صافي الأصول الثابتة بعد الاهتلاك؛

✓ الأرباح والخسائر.

تعتبر المحفظة الائتمانية والمحفظة المالية من أهم مكونات المحفظة الاستثمارية للبنك التجاري

7. الاستثمار في الأوراق المالية والقروض<sup>15</sup>:

❖ يقصد بتلك الاستثمارات المخصصات المالية الموجهة إلى محفظة الأوراق المالية التي يهدف البنك أساسا إلى تحقيق عائد مجز من ورائها، والسبب الجوهرى وراء تخصيص جزء من أموال البنك إلى تلك الاستثمارات هو عدم

كفاية طلبات الاقتراض، وكذا استخدام الأموال كخط دفاع ضد مخاطر نقص السيولة، وذلك بالتصرف في جزء من تلك الأوراق المالية بالبيع. وهكذا يبدو التباين واضحا بين دافع الاستثمار في الأوراق المالية المكونة لمحفظه الأوراق المالية وبين دافع الاستثمار في الأوراق المالية المكونة للاحتياطي الثانوي والتي تمثل خط دفاع أساسي لمواجهة متطلبات السيولة.

❖ تعتبر القروض أكثر الاستثمارات جاذبية بالنسبة للبنوك التجارية، نظرا لارتفاع معدل العائد المتولد عنها ذلك بالمقارنة مع العائد المتولد من استثمارات اخرى، إن الربح هو الهدف الاساسي من الاستثمار في القروض، ويمكن تصنيف القروض التي تقدمها البنوك على اساس مختلفة من أهمها: تاريخ الاستحقاق، توقيت دفع الفوائد، وجود رهن، نوعية العملاء، الانشطة التي يمارسها هؤلاء العملاء.

ثانيا: المحفظة الائتمانية:

لا تختلف سياسة تشكيل محفظة القروض عن سياسة تشكيل محفظة الأوراق المالية اذ ينبغي على المصرف أن لا يقتصر على القروض التي يقدمها لعدد محدد من العملاء بل يجب عليه مراعاة طبيعة ومدى الارتباط بين أنشطة العملاء الذين يحصلون على القروض، بما يحقق للبنك التنوع الكفؤ الذي يمكنه من زيادة ربحيته وتخفيض مخاطرته<sup>16</sup>.

ويمكن تعريفها: على أنها من أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما وهو الدائن (وفي حالة القروض البنكية الدائن هو البنك نفسه)، بمنح أمواله إلى شخص آخر وهو المدين على أن يلتزم الأخير بتسديد القرض مع فوائده في وقت لاحق، فعندما يقوم البنك بإقراض شخص معين، فهو يثق في أن هذا الشخص مستعد وقادر على القيام بعملية التسديد في تاريخ الاستحقاق وفق الشروط والصيغ المتفق عليها<sup>17</sup>.

1. عناصر القرض<sup>18</sup>:

- ❖ المبلغ: هو القيمة التي تمثل التمويل المقدم من طرف المقرض إلى الشخص المقترض الذي يطلب هذه القيمة.
- ❖ الفائدة: هي ذلك العائد الذي يتحصل عليه البنك المقرض عند منحه قرض معين، وتختلف حسب مدة وقيمة القرض، ويتحملها المقترض نظير استغلاله لهذا القرض لمدة معينة ولتحقيق الربح.
- ❖ المدة: هي الزمن الفاصل بين تاريخ الاقتراض وتاريخ التسديد، وتمثل أجل استحقاق مبلغ القراض مضافا اليه الفوائد المترتبة عن القرض والتي تكون محددة مسبقا.
- ❖ الثقة: تعني ثقة المقرض في المقترض بأن يحترم كل التزاماته إلا أنها تمثل مشكلة بالنسبة للبنك تجاه زيونه ولتجاوزها فعلى المقترض ان يبين وضعيته المالية.

❖ الضمانات: تمثل مصدر أمان بالنسبة للبنك ففي حالة عدم سداد القرض يستخدمها البنك للحصول على مستحقاته.

## 2. أنواع القروض:

### 1.2. حسب الأجل: تنقسم إلى:

✓ قروض قصيرة الأجل: وهي القروض التي تكون مدتها أقل من سنة؛

✓ قروض متوسطة الأجل: والقروض التي تتراوح مدتها بين السنة والعشر سنوات؛

✓ قروض طويلة الأجل: وهي القروض التي تفوق مدتها عشر سنوات.

### 2.2. حسب الضمان:

✓ قروض بضمان: قد تكون الضمانات الممنوحة للبنك ضمانات شخصية أو عينية؛

✓ قروض بدون ضمان: وهي القروض التي تمنح للأفراد ذوي الملاءة الائتمانية العالية والمتعاملين الدائمين مع البنك.

### 3.2. حسب معيار القطاعات: يمكن تقسيم القروض حسب القطاعات إلى<sup>19</sup>:

✓ قطاع الخدمات: وتمول القروض القطاعات التالية: النقل، السياحة، الفنادق والمطاعم، المرافق العامة الأخرى؛

✓ قطاع الصناعة والزراعة؛

✓ قطاع التجارة؛

✓ قطاع الانشاءات.

### 4.2. حسب الجهة المستفيدة من الائتمان:

✓ الافراد والمؤسسات الاقتصادية والبنوك والحكومة؛

✓ قروض للقطاع العام وقروض للقطاع الخاص.

### 5.2. حسب الغرض من الائتمان: يمكن تصنيف القروض حسب الغرض منها إلى:

✓ القروض التجارية: وتتمثل من الاعتمادات الشخصية والاعتمادات بضائع والاعتمادات بضمان بأوراق

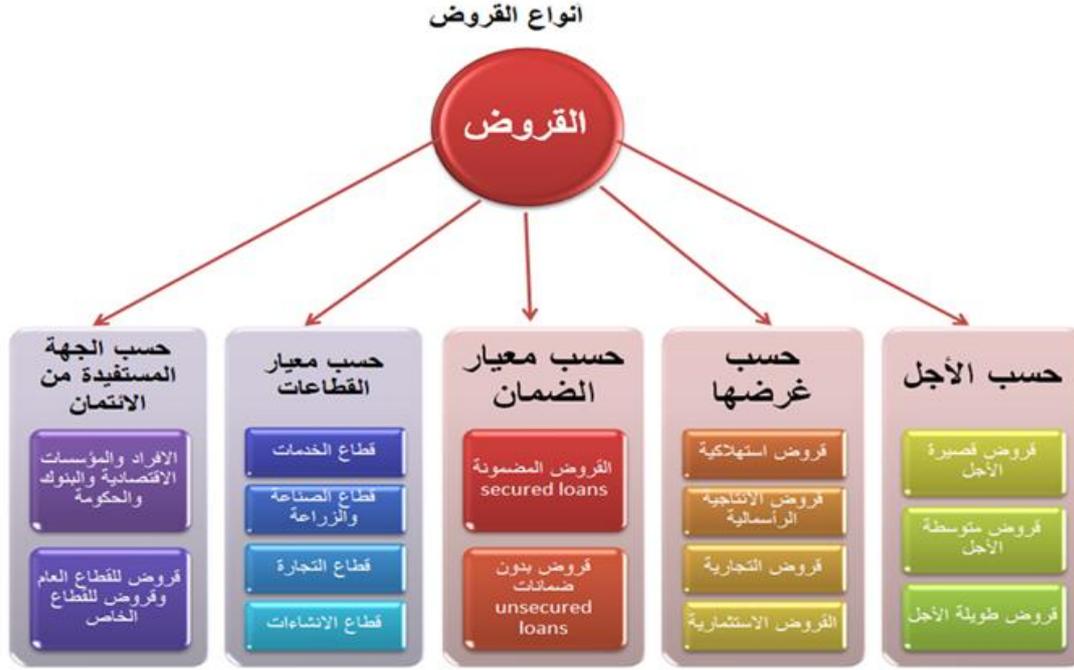
مالية واعتمادات الخصم<sup>20</sup>؛

✓ القروض الصناعية؛

✓ القروض الزراعية؛

✓ القروض الاستثمارية.

الشكل (1): أنواع القروض



### ثالثا: المخاطر الائتمانية

1. **مفهوم الخطر:** الخطر هو الحدث الطبيعي العشوائي المتوقع أن يكون له أثر مالي على المؤسسة<sup>21</sup>. وهو ايضا الحالة أو مجموعة الاحداث المتتابة أو المتزامنة والذي يكون حدوثها غير مؤكد وعند تحققها تؤدي إلى تأثر على أهداف المؤسسة<sup>22</sup>.

### 2. المخاطرة البنكية:

تعرف بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، فالميزة الخاصة بالخطر هي عدم التأكد الوتقي لحدث محتمل يعرض البنك لخسارة، ويشير هذا التعريف إلى وجهة نظر المراجعين والمدراء للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار البنكية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة وتنفيذ استراتيجياته. أي أن الخطر البنكي مرتبط باحتمال مستقبلي لتعرض البنك لخسائر غير متوقعة ناتجة عن تغيرات البيئة التي يعمل فيها مما يعرضه لفقد جزء من أصوله<sup>23</sup>.

### 3. المخاطرة الائتمانية:

يعرف الخطر الائتماني بأنه الخطر المرتبط بالزيون الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته المالية في الزمن المحدد<sup>24</sup>. تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلفيات أو القروض والكشف على الحساب أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء، وتنتج المخاطرة عادة عندما يمنح المصرف العملاء قروضا واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل،

عندما يفشل العميل في الايفاء بالتزاماته بالدفع في تاريخ استحقاق القرض، أو عندما يفتح البنك خطاب اعتماد مستندي لاستيراد بضائع نيابة عن العميل ويعجز عن توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها<sup>25</sup>.

والمخاطر الائتمانية هي أيضا مخاطرة تراجع المركز الائتماني للطرف المقابل فمثل هذا التراجع لا يعني التخلف عن السداد وإنما يعني أن احتمال التخلف عن السداد يزداد، وتقوم أسواق رأس المال بتقييم الموقف أو المركز الائتماني للمنشآت من خلال أسعار الفائدة الأعلى على إصدارات الدين لهذه المنشآت، أو تراجع قيمة أسهمهم أو حمل ضوء تراجع تقدير وكالات التقييم والذي هو عبارة عن تقييم لجودة إصدارات الدين الخاصة بها<sup>26</sup>.

#### 4. أسباب المخاطر الائتمانية<sup>27</sup>:

✓ تركيز المصارف في منح قروضها على مناطق جغرافية أو على نشاطات اقتصادية محددة، فالتوزيع غير المنتظم للقروض يؤدي الى زيادة المخاطر، والسبب في ذلك يعود الى العوامل الاقتصادية التي تؤثر سلبا على المقترضين في مجال معين؛

✓ تساهل المصارف في منح القروض، مما يؤدي إلى منح قروض غير جيدة وينجم عن ذلك زيادة مخاطر عدم السداد بحيث تكون نسبة خسائر القروض في أقصى مستوياتها؛

✓ قيام المصرف بمنح قروض إلى دول أجنبية أو إلى شركات القطاع الخاص الاجنبي مما يعرضها إلى مخاطر متعددة والتي تنشأ عن عدم قدرة المقترض الاجنبي على تحويل القيمة بالعملة الاجنبية بسبب اجراءات المنع لتحويل العملة الاجنبية التي يحددها البنك المركزي في البلد المقرض.

#### 5. مصادر مخاطر الائتمان المصرفي<sup>28</sup>:

يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها القروض إلى مخاطر خاصة وأخرى عامة نوضحهما كما يلي:

1.5. المخاطر الخاصة "المخاطر الغير النظامية": Risque Non Systématique هي تلك المخاطر الداخلية التي تتفرد بها شركة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة، ومن الأمثلة على هذه الظروف ضعف الإدارة المصرفية، والأخطاء الادارية، والإضرابات العمالية، وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة، فمثل هذه المخاطر الاستثنائية واللاسوقية من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه البنك في الأجل المتفق عليه .

2.5. المخاطر العامة "المخاطر النظامية": Risque systématique يقصد بالمخاطر النظامية جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض بصرف النظر عن ظروف البنك، وذلك بفعل عوامل اقتصادية، وسياسية، واجتماعية يصعب التحكم

والسيطرة عليها، ومن الأمثلة على تلك المخاطر تغير أسعار الفائدة، والتغير في أذواق العملاء، مخاطر التضخم، مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية، بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية.

6. أنواع المخاطر الائتمانية: تختلف المخاطر الائتمانية حسب مصدرها على النحو التالي<sup>29</sup>:

1.6. مخاطر العميل أو الشركة Company risk: أي تلك المخاطر المرتبطة بطبيعة نشاط الشركة وأدائها التشغيلي ومركزها المالي بشكل عام.

2.6. مخاطر الإدارة Management risk: هي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة، وأنماط السياسات التي تتبعها في مجال التسعير وتوزيع الأرباح وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون، والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها وطبيعة هذه السياسات من حيث كونها ليبرالية أم متحفظة.

3.6. مخاطر الصناعة Industry risk: يقصد بهذا النوع من المخاطر الذي يصاحب الصناعة التي تعمل فيها الشركة وذلك على اعتبار أن العمل في بعض الصناعات كالصناعات الالكترونية مثلا وصناعة الحاسبات يصاحبه عادة مخاطر أعلى من غيره وذلك بسبب مخاطر التقادم التي تنتج عن خضوعها للتحديث المستمر.

4.6. مخاطر الاقتصاد الكلي Macro risk: ترتبط بالبيئة الاقتصادية العامة في الدولة التي تعمل فيها الشركة مثل: المخاطر السياسية، التقلبات التي تحدث في أسعار الفائدة وفي معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو السكاني، والتغيرات في القوانين والتشريعات في السياسات النقدية وقوانين تحويل العملة الأجنبية.

5.6. مخاطر السيولة: هذا النوع من المخاطر على خلاف الأنواع الأربعة السابقة يرتبط بالمقرض وليس بالمقترض. وتتسبب مخاطر السيولة من احتمال عدم قدرة العميل على تسديد التزاماته في الوقت المحدد حسب الجدول الزمني المتفق عليه فتتسبب حينئذ ما يعرف بمخاطر الفشل في المطابقة أو المواءمة mismatching risk، بين السحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض.

6.6. مخاطر تذبذب أسعار الصرف وأسعار الفائدة: تظهر مخاطر أسعار الصرف عندما تكون هناك عملية اقراض العملاء في الخارج أو يكون القرض قد تم بعملة البلد الموجود فيه المقترض، ففي حالة انخفاض أسعار عملة تلك الدولة مثلا، فإن ذلك يعني خسارة أكيدة للبنك المقرض، حيث أن القيمة الشرائية للأموال التي يحصلها سوف تكون أقل. وأما إذا كان القرض بالعملة الصعبة كالدولار الأمريكي مثلا وحصل أن انخفض سعر الدولار بعد منح القرض فإن المقترض الأجنبي عليه ان يدفع أموالا أكثر من عملة بلده حتى يتمكن من سداد القرض، أما عن مخاطر أسعار الفائدة فإن ارتفاع أسعار الفائدة على القروض يؤدي إلى قلة إقبال العملاء على القروض لأن التكلفة عليهم سوف تكون مرتفعة وقد تكون أعلى من الدخل المتوقع حصولهم عليه من المشاريع التي يمولونها من القروض. ونتيجة لذلك ينخفض مستوى القروض لدى البنك مما قد يؤثر على أرباحه. وكذلك فإنه إذا ارتبط

البنك بسعر فائدة ثابت على وديعة لمدة سنة مثلا، وحدث وانخفضت أسعار الفوائد على القروض خلال السنة، فإن نتائجها المالية قد تتأثر أيضا<sup>30</sup>.

رابعا: تنوع المحفظة الائتمانية credit portfolio diversification

## 1. مفهوم التنوع:

التنوع عبارة عن توزيع لموجودات المحفظة الاستثمارية من خلال توظيفها في عدة مشاريع وقطاعات، وبالنسبة للبنك فالتنوع يقتضي عدم التركيز الائتماني وتنوع العملاء والمناطق الجغرافية التي يغطيها البنك للتقليل من المخاطر الائتمانية.

وقد احتلت إدارة المخاطر وتنوع المحفظة الاستثمارية في القطاع البنكي أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة وذلك من خلال تأثير المخاطر في مؤسسات الوساطة المالية والذي من الأفضل أن يتم تنوع محفظتها الاستثمارية. للاستفادة من مزايا التنوع، ان أزمة الرهن العقاري جعلت البنوك تغير من نظامها المالي، فقد عاد موضوع تنوع المحفظة الاستثمارية ليشغل حيز اهتمام المفكرين الاقتصاديين وتم التركيز عليه في القطاع البنكي وذلك من خلال التنوع المحلي والدولي<sup>31</sup>.

يشتمل تنوع المحفظة الائتمانية على توزيع حسابات الائتمان والودائع بين مدى واسع من العملاء وتضم حسابات الأعمال الصغيرة والكبيرة وصناعات مختلفة وتنوع مصادر الدخل والضمانات<sup>32</sup>.

تلجأ البنوك إلى جانب عملية تجزئة السوق إلى استخدام استراتيجية التنوع في محافظها الائتمانية لتشمل عدد كبير من العملاء من ذوي المعاملات البنكية الضخمة وذوي القيمة المنخفضة. بدلا من تركيزها على فئة معينة أو قطاع معين بحيث تكون احتمالية حدوث الخسائر كبيرة. فالتنوع الجيد للمحفظة الائتمانية يتيح للبنك التخفيف من احتمالات حدوث الخسائر، وذلك استنادا إلى خصائص توزيع المخاطر التي تحد من التدبذبات التي تحدث في عوائد المحفظة الائتمانية أو أي عجز جزئي في مجال التدفقات النقدية الناشئة عن عدم مقدرة العملاء على تسديد الالتزامات والفوائد في تواريخ الاستحقاق، والمحصلة النهائية للتنوع تمكن البنك من المحافظة على نوعية وجودة الأصول الائتمانية وعوائد المحفظة<sup>33</sup>.

## 2. تنوع محفظة الأوراق المالية

تقتضي هذه القاعدة بضرورة تخصيص الموارد المتعلقة بالاستثمار بحيث تؤدي إلى الحصول على العائد مع توفير المزيد من التنوع الذي يقلل حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك إلى أقل حد ممكن. وعملية التنوع من الأمور المحددة قانونا بالنسبة للبنك ومن ضروريات العمل بالنسبة للإدارة. وتقوم البنوك حاليا باستخدام البرامج على الحاسب الآلي تحلل فيه الظروف المادية المحيطة بالمجتمع وتأثيره على العائد وأسعار الفائدة في المستقبل

وبالتالي تحدد المزيج الأمثل من هذه الأوراق، وعندما تجد ظروف جديدة فإن البنك يعيد تشغيل هذه البرامج بالمعلومات الجديدة سعياً وراء تحقيق فرص أفضل للإيراد من خلال المزيد من التنوع. ويطلق على ذلك سياسة التنوع الكفؤ، والتي تعني أنه يمكن التركيز على المخاطرة والربحية في تكوين التنوع لمختلف الأوراق المالية<sup>34</sup>

3. أنواع التنوع:

يعتمد التنوع على المتغيرات الأساسية التي تدخل في تكوين المحفظة ذات الارتباط الضعيف أو السالب وهناك عدة أنواع من التنوع في محفظة القروض<sup>35</sup>:

1.3. التنوع الجغرافي: فمحفظة القروض المتنوعة تنوعاً جيداً تتمتع بمخاطر ائتمانية أقل من المحفظة ذات التركيز الائتماني، فالمخاطر الائتمانية تنقسم إلى نوعين: مخاطر نظامية ومخاطر لا نظامية الأولى لا يمكن تفاديها بالتنوع كمخاطر السوق، إذ لا يجب أن تتأثر المحفظة المتنوعة جغرافياً بخسائر القروض الفردية بل يجب أن يتم تعويض الخسائر من خلال الفوائد المقبوضة ودفعات القروض للشركات الأخرى بالمحفظة. وتسعى المصارف للتنوع في محافظها الائتمانية وذلك بفتح الفروع والمكاتب في المناطق الجغرافية المختلفة، فكلما كان المصرف قريب من الشركات التي يتعامل معها كلما قل الاختلاف في المعلومات التي يحصل عليها والتي تساعده في اتخاذ القرارات المناسبة. أما المخاطر اللانظامية فيمكن تفاديها عن طريق التنوع.

2.3. التنوع في الصناعة: في حالة التنوع ما بين الصناعات المختلفة يجب أن يتم قياس تحركات وتطور الجدارة الائتمانية لكامل الاقتصاد بحيث يتم أخذ هذه المؤشرات من الميزانية العمومية وكشف التدفقات النقدية للشركات. وهدف هذا التنوع هو توزيع المخاطر اللانظامية بالتنوع في محافظ القروض بحسب الصناعات يقلل من القيمة المعرضة للمخاطر في حال تعرضت هذه الصناعة لصدمة مفاجئة.

3.3. التنوع بحسب الحجم: إن عملية التنوع ما بين الشركات بمختلف الأحجام يزيد من فرص وقدرة الشركات على تسديد التزاماتها وخصوصاً بالنسبة للشركات الكبيرة التي تمتلك محافظ متنوعة من الموجودات أكثر من الشركات المتوسطة والصغيرة.

4.3. التنوع ما بين العملاء: تسعى المصارف لتنوع محافظها على أساس العملاء والأفراد ويمكن الاستفادة من هذا التنوع في حالة وجود معامل ارتباط سالب أو منخفض بين هؤلاء العملاء من حيث القدرة على السداد.

4. إدارة المحافظ الائتمانية وسياسة التنوع ونظرية ماركويتز:

التنوع الجيد للأصول المحفظة الائتمانية يمكن إدارة الائتمان في البنوك من تجنب التذبذبات أو التقلبات التي تحدث للتدفقات النقدية الناتجة عن منح الائتمان والتي يكون تأثيرها عدم مقدرة العملاء على خدمة الدين والفائدة حسب تواريخ الاستحقاق وشروط الائتمان المتفق عليها. فالتنوع يؤدي إلى توزيع مخاطر المحفظة فإذا

عجزت التدفقات النقدية لأحد العملاء على مقابلة الالتزام، وتسبب ذلك في تعثره فإن درجة تأثيره على المحفظة الائتمانية الكلية يكون منخفض<sup>36</sup>.

في الخمسينيات استطاع هاري ماركويتز Markowitz أن يقدم نظرية المحفظة من خلال فكرة التنوع وتوصل إلى ما يعرف بالحد الكفؤ (Efficient Set) للاستثمارات الخطرة علما بأن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المحافظ الائتمانية للبنك مستمدة من مبادئ ونظريات المحافظ الاستثمارية.

عندما تحصل هناك زيادة في معامل الارتباط الموجب فإن فرص تنوع مخاطر المحفظة يكون أقل وعندما يكون معامل الارتباط سالب فإننا نستطيع تخفيض مستوى المخاطر إلى حدودها الدنيا، ويكون هنالك (Perfect Hedging) وفي هذه الحالة نستطيع الوصول إلى النقطة التي تعطي أقل انحراف معياري وبناء محفظة لها تباين<sup>37,0</sup>

تعد فكرة تنوع المخاطر أهم وسيلة تأخذ بها إدارة الائتمان، وتقوم فكرة التنوع على<sup>38</sup>:

- ✓ تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة والتي تم منحها للعملاء؛
- ✓ تحليل المحفظة وفق آجال التسهيلات الممنوحة (قصيرة، متوسطة، طويلة)؛
- ✓ تحليل المحفظة وفق حجم العملاء (صغير، كبير)؛
- ✓ تحليل المحفظة وفق نوع العملات الممنوح بها التسهيلات (بإعداد المراكز المالية للبنك وفق عملية رئيسية معينة).

فتنوع المحفظة يشتمل على توزيع حسابات الائتمان والودائع بين مجموعة واسعة من العملاء، وتضم حسابات الأعمال الصغيرة والكبيرة والصناعات المختلفة وتنوع مصادر الدخل والضمانات<sup>39</sup>.

خامسا: دراسة حالة-بنك البركة-

الدافع وراء اختيار بنك البركة ليكون محل دراسة الحالة هو تطبيق البنك لسياسة التنوع من خلال تنوع محفظته الاستثمارية من خلال مختلف صيغ التمويل الاستثمارية.

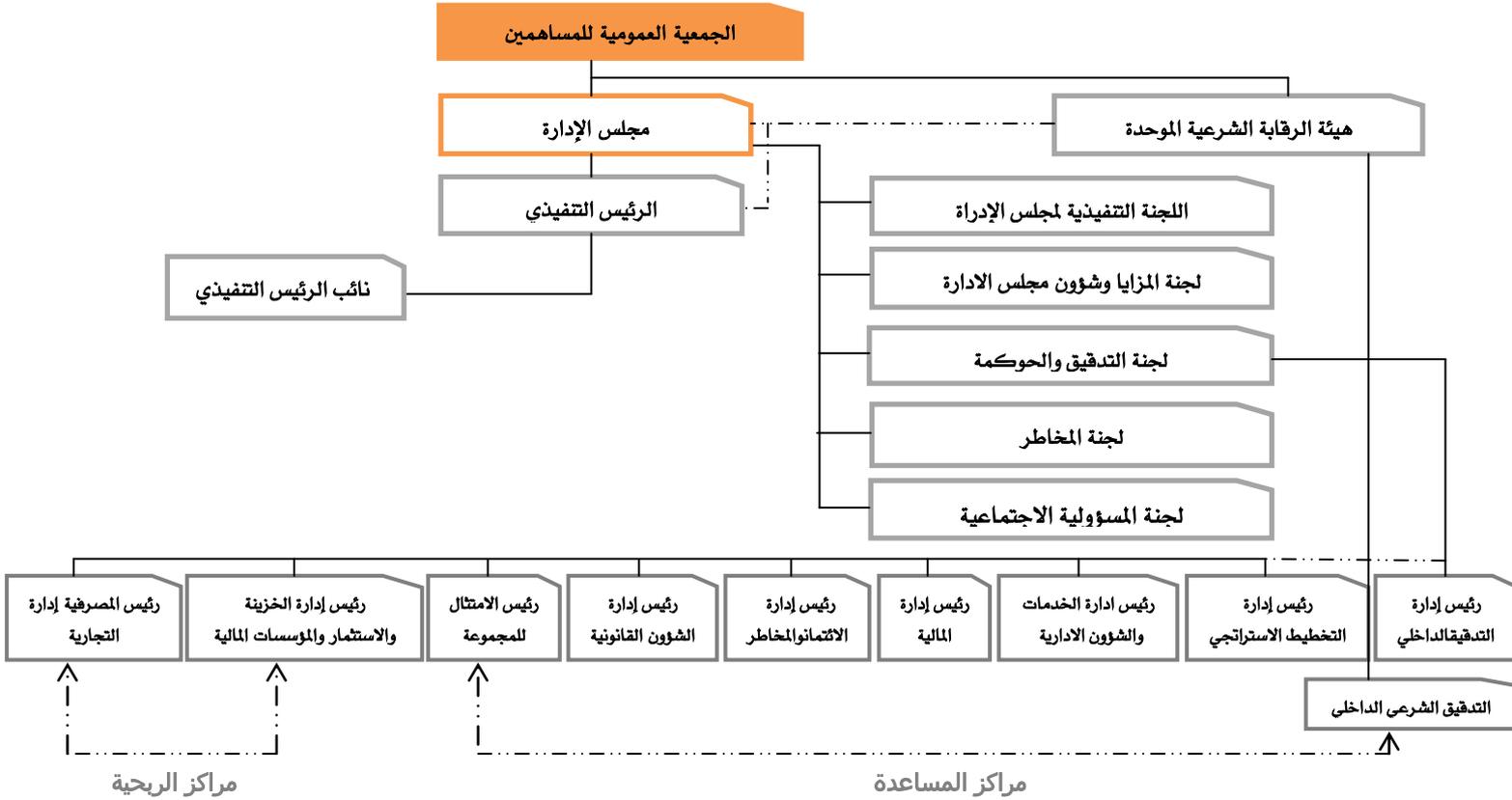
وكذا التنوع الجغرافي الذي يساهم في تخفيض المخاطر وخاصة المخاطر الائتمانية كون المجموعة تبنت هاته الاستراتيجيات نظير فعاليتها في تنوع المخاطر، فقد تمكنت المجموعة من تحقيق انتشار جغرافي واسع الأمر الذي أهلها ان تمثل خمسة عشر دولة.

1. نبذة عن بنك البركة:

مجموعة البركة المصرفية (ش.م.ب.) مرخصة كمصرف جملة إسلامي من مصرف البحرين المركزي ومدرجة في بورصتي البحرين وناسداك دبي. وتعتبر البركة من رواد العمل المصرفي الإسلامي على مستوى العالم حيث تقدم خدماتها المصرفية المميزة إلى حوالي مليار شخص في الدول التي تعمل فيها. ومنحت كل من الوكالة

الإسلامية الدولية للتصنيف وشركة Dagong العالمية للتصنيف الائتماني المحدودة تصنيف ائتماني مشترك للمجموعة من الدرجة الاستثمارية BBB+ (الطويل المدى) / A3 (القصير المدى) على مستوى التصنيف الدولي. ودرجة A+ (bh) (الطويل المدى) / A2 (bh) (القصير المدى) على مستوى التصنيف الوطني. كما منحت مؤسسة ستاندرد أند بورز العالمية المجموعة تصنيف ائتماني بدرجة BB+ (على المدى الطويل) و B (على المدى القصير). وتقدم بنوك البركة منتجاتها وخدماتها المصرفية والمالية وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء في مجالات مصرفية التجزئة، والتجارة، والاستثمار بالإضافة إلى خدمات الخزينة، هذا ويبلغ رأس المال المصرح به للمجموعة 1.5 مليار دولار أمريكي، كما يبلغ مجموع الحقوق نحو 2.1 مليار دولار أمريكي. للمجموعة انتشاراً جغرافياً واسعاً ممثلاً في وحدات مصرفية تابعة ومكاتب تمثيل في خمسة عشر دولة، حيث تدير أكثر من 650 فرع في كل من: تركيا، الأردن، مصر، الجزائر، تونس، السودان، البحرين، باكستان، جنوب أفريقيا، لبنان، سورية، العراق والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى مكاتب تمثيل في كل من إندونيسيا و ليبيا<sup>40</sup>. والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية.

الشكل (02): الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية



المصدر: التقرير السنوي لبنك البركة، 2015، ص: 27.

2. إستراتيجية بنك البركة<sup>41</sup>:

رغم أن عمر مجموعة البركة المصرفية (البركة أو المجموعة) يقارب العشر سنين فقط، إلا أن جذورها تعود إلى نحو 38 عاما مضت عندما تأسس واحد من أقدم المصارف الإسلامية في العالم، وهو البنك الإسلامي الأردني، في عام 1978. لقد نشأت المجموعة نتيجة لقيام الشيخ صالح عبد الله كامل بتوحيد مختلف مصالحه في 10 بنوك إسلامية وذلك لإعطاء دفع قوي وتحديد هدف أوضح لرؤيته في إنشاء مجموعة مصرفية إسلامية عالمية. عقب إنشائها وبعد وضع بنية تحتية مركزية ملائمة للحوكمة والإدارة المؤسسية، نفذت المجموعة اكتتابا خاصا وآخر عاما في سنة 2006 استهدفا جذب اهتمام المستثمرين والسوق بشكل عام بالمجموعة وجمع رأسمال إضافي لتعزيز وحداتها التابعة ووضعها في موقف جيد للتوسع في الدول التي تعمل فيها، بالإضافة إلى تمكين المجموعة من البدء في توسع جغرافي أوسع. إن النجاح في إدراج أسهم المجموعة في بورصة ناسداك دبي وبورصة البحرين مهد الطريق كمقدمة لمزيد من التوسع في جميع أنحاء العالم ومنذ عام 2006 شهدت مجموعة البركة المصرفية نموا لافتا ومستمرًا حتى أثناء الأزمات الأخيرة خلال السنوات القليلة الماضية - حيث قامت بتعزيز وجودها في الأسواق التي تعمل فيها من خلال تنمية أعمالها فيها بالإضافة إلى الدخول إلى أسواق جديدة مثل اندونيسيا وليبيا عن طريق فتح مكاتب تمثيلية في هذه الأسواق تمهيدا لمزيد من التوسع في المستقبل. لقد قامت المجموعة بتأسيس تواجد قوي لها في سوريا من خلال بدء عمليات مصرفية التجزئة تحت اسم بنك البركة سورية، كما قامت بتعزيز الموارد الرأسمالية لبنك البركة التركي للمشاركة في عام 2007 تلى ذلك إصدار صكوك و تمويل مرابحة مشتركة بين مجموعة من البنوك لصالح البنك مما أعطاه زخما كبيرا للتوسع في أعماله المصرفية. بالإضافة إلى ذلك، شهدت عمليات باكستان زيادة كبيرة عندما استحوذ بنك البركة باكستان على بنك الإمارات الإسلامي العالمي في عام 2010.

بناء على أساس متين يقوم على استراتيجية قوية وثقافة حوكمة جيدة، خلقت مجموعة البركة المصرفية على مدى سنوات لنفسها منافذ وتواجدا في أسواق رئيسية لا تعتمد الواحدة منها على الأخرى مما يوفر للمجموعة تنوعا جيدا للمخاطر - وهذه ميزة لا يتمتع بها إلا عدد قليل من البنوك الأخرى في المنطقة. يتم وضع التوجه الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية للمجموعة في المركز الرئيسي للمجموعة في البحرين، وتقوم جميع الوحدات التابعة بتقديم مساهمات هامة في نجاح المجموعة ككل.

تم استحداث العلامة التجارية لمجموعة البركة في شكلها الحالي في 2009-2010، وهي التي لاقت ترحيبا واستقبالا جيدا من قبل الأسواق وأدت إلى تبوء المجموعة لمكانة جديدة وقوية في جميع أنحاء العالم.

الشكل (03): التنوع الجغرافي لمجموعة البركة

التنوع الجغرافي لمجموعة البركة		
الدولة	الفروع	التأسيس
01. الامارات	92	1978
02. مصر	29	1980
03. تونس	22	1983
04. البحرين	6	1984
05. السودان	27	1984
06. تركيا	213	1985
07. جنوب افريقيا	12	1989
08. الجزائر	30	1991
09. لبنان	7	1991
10. اندونيسيا ❖	1	2008
11. سورية	12	2009
12. باكستان	135	2010
13. ليبيا ❖	1	2011
14. العراق ❖❖	1	2011
15. المملكة العربية السعودية	1	2007

❖❖ فرع لبنك البركة

❖ مكتب تمثيلي

المصدر: التقرير السنوي لبنك البركة، 2015، ص: 22.

## 3. بنك البركة الجزائري:

تأسس بنك البركة الجزائري في مارس 1990، وتم افتتاحه رسمياً في 20 ماي 1991، وبدأ نشاطه الفعلي في الفاتح من سبتمبر 1991. ويعتبر بنك البركة الجزائري أول بنك إسلامي تأسس على ضوء قانون النقد والقرض الذي صدر في 14 أبريل 1990 وهو أول بنك ساهم في رأس ماله شركاء خوص وأجانب في نفس الوقت يتمثلون في مجموعة البركة السعودية والشريك الثاني هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، وذلك بنسبة 50%، لكل واحد منهم<sup>42</sup>.

4. المحفظة الاستثمارية لبنك البركة الجزائري<sup>43</sup>:

يقدم بنك البركة الجزائري لعملائه مختلف الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التقليدية مع التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية، وفي مجال الودائع يفتح البنك للأفراد والمؤسسات الحسابات التالية:

1.4. حسابات الودائع تحت الطلب: تفتح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين وهي حسابات جارية بالدينار الجزائري لتسيير شؤونهم التجارية والمالية بالإيداع والسحب، كما يفتح البنك حسابات جارية بالعملة الصعبة لأغراض السياحة والتجارة.

2.4. حسابات التوفير أو الادخار: تفتح للأشخاص الطبيعيين بحد أدنى من الرصيد لا يقل عن 2.000دج، ويمنح صاحبها دفترا تسجل فيه عمليات السحب والإيداع، ويكفأ الحساب على أساس الرصيد المتوسط السنوي بجزء من أرباح البنك.

3.4. حسابات الاستثمار المخصص: هي حسابات تمكن أصحابها من استثمار أموالهم في مشروع أو عدة مشاريع يختارونها وتكون معرفة لديهم.

4.4. حسابات الاستثمار المشتركة: وتستثمر أموالها في مشاريع عامة ومشتركة.

تتحصل حسابات الاستثمار على أرباح وفق نسب يتفق عليها مسبقا، كما لا يقل رصيدها عن حد أدنى هو 10.000دج. وسهم كل وديعة في الأرباح بحسب مبلغها ومدة ايداعها ونسبة الربح الشائعة العائدة اليها.  
5. الصيغ التمويلية المطبقة:

يقوم بنك البركة بتمويل مشاريع الاستغلال ومشاريع الاستثمار باستعمال مجموعة من الصيغ التمويلية:

❖ مشاريع الاستغلال: تتم في المدى القصير، ويقوم البنك من خلالها بتمويل عمليات شراء المواد الأولية والسلع باستعمال المرابحة قصيرة الأجل والسلم.

❖ مشاريع الاستثمار: تتم في الأجل المتوسط والطويل، ويقدم التمويل على شكل ايجار منتهي بالتملك ومرابحة متوسطة الأجل والاستصناع للقيام بعمليات استيراد الآلات والتجهيزات وتمويل المقاولات والمشاريع السكنية.

6. شروط تمويل الاستثمارات في بنك البركة الجزائري:

العنصر	الشروط
الشروط الأولية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يجب أن يكون لطالب التمويل حسابا جاريا في البنك؛</li> <li>- أن يكون للعميل محل تجاري سواء في شكل ملكية أو ايجار؛</li> <li>- تقديم دراسة تقنية واقتصادية تبين جدوى ومردودية المشروع الاستثماري؛</li> <li>- إثبات مساهمة خاصة في شكل نقدي أو عيني؛</li> <li>- يجب أن تكون الوضعية الضريبية وشبه الضريبية مسواة؛</li> <li>- اثبات معرفة عملية في مجال النشاط المراد تمويله.</li> </ul>
الشروط الأخرى	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تكوين الملف؛</li> <li>- طلب تمويل يبين فيه الهدف والمبلغ؛</li> <li>- الهيكل القانوني للمؤسسة؛</li> <li>- السجل التجاري؛</li> <li>- عقد ملكية أو إيجار المحل؛</li> <li>- شهادة عدم الخضوع للضريبة؛</li> <li>- ثلاث ميزانيات لثلاث سنوات بالنسبة للمشاريع القديمة؛</li> <li>- ميزانية تقديرية لفترة التمويل؛</li> </ul>

- الفواتير الأولية بالنسبة للمشروع الاستثماري؛
- تقديم الضمانات برهن عقاري بنسبة 120% من قيمة المبلغ.

المصدر: حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية: دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 194.

#### 7. بنك البركة الجزائر (شركة مساهمة):

لا تزال سياسة تشجيع التنوع الصناعي بعيدا عن قطاع النفط والغاز قيد التنفيذ، مع تركيز المشاريع الاستثمارية الكبرى المتفق عليها مع الشركات متعددة الجنسيات في مجال الحديد والصلب ومواد البناء والصناعات الدوائية وتصنيع السيارات والصناعات الغذائية، ولكن كل هذا سوف يستغرق سنوات للتأثير بشكل كبير على الإنتاج والحسابات القومية. وفي بنك البركة الجزائر، نما إجمالي الموجودات بنسبة 19% ليبلغ 192.35 مليار دينار جزائري، يعزى معظمها إلى ارتفاع بنسبة 41% في محفظة الإجارة المنتهية بالتمليك جنبا إلى جنب مع ارتفاع بنسبة 7% في ذمم مرابحة مدينة وزيادة بنسبة 21% في النقد والأرصدة المصرفية يقابلها انخفاض بنسبة 12% في محفظة السلم وانخفاض بنسبة 29% في الموجودات الأخرى. ومن حيث القيم بالدولار الأمريكي، أدى انخفاض قيمة الدينار الجزائري خلال العام الماضي إلى ارتفاع بنسبة 1% فقط في إجمالي الموجودات، الذي أنهى العام عند 1.87 مليار دولار أمريكي. على جانب المطلوبات، ارتفع إجمالي حسابات العملاء بما في ذلك حقوق أصحاب حسابات الاستثمار بنسبة 23% ليبلغ 155.44 مليار دينار جزائري ولكن هذا التوسع الإيجابي ترجم إلى ارتفاع يبلغ 5% فقط بالدولار الأمريكي ليبلغ 1.51 مليار دولار أمريكي. وكان لانخفاض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار تأثير مماثل على الإيرادات والنفقات. ففي حين ارتفع إجمالي دخل البنك من التمويلات والاستثمارات المشتركة بنسبة 20% ليبلغ 6.78 مليار دينار جزائري، مما أدى إلى زيادة 27% في حصة البنك بما في ذلك حصته كمضارب والبالغة 4.70 مليار دينار جزائري، فقد انخفض مجموع التمويلات والاستثمارات المشتركة بالدولار الأمريكي بنسبة 3% ليبلغ 68 مليون دولار أمريكي، والتي كان حصة البنك منها 47 مليون دولار أمريكي، أي أعلى بنسبة 3% فقط عن العام 2014. وبلغ إجمالي الدخل التشغيلي، بما في ذلك الإيرادات من الخدمات المصرفية 83 مليون دولار أمريكي، أي أقل بنسبة 11% عن العام 2014 عند احتسابه بالدولار الأمريكي، وبنفس المنوال، في حين أن إجمالي المصروفات ظلت دون تغيير عند 34 مليون دولار أمريكي، فأن صافي الدخل التشغيلي بالدينار الجزائري ارتفع بنسبة 2% ليبلغ 4.83 مليار دينار جزائري بالمقارنة مع العام 2014. وهو يعادل 48 مليون دولار أمريكي أي أقل بنسبة 18% بالمقارنة مع العام السابق. بعد احتساب قيمة المخصصات المسترجعة والضرائب الأعلى من العام 2014، بلغ صافي الدخل 41 مليون دولار أمريكي، وهو أقل بنسبة 24% عن العام 2014. وينشط بنك البركة الجزائر في تنوع أعماله إلى مجالات تمويلية تحت مظلة البركة الجزائر

المجموعة منذ سنوات طويلة في هذا الصدد وفي عام 2015 أسس البنك شركة خبرات العقارية وافتتح معهد التدريب المصرفي الإسلامي. وفي الوقت نفسه افتتح فرعين جديدين وانتهى من الأعمال الرئيسية في مبنى المقر الرئيسي الجديد للبنك، والذي سيتم افتتاحه رسمياً في عام 2016. كما يعتزم البنك افتتاح فرعين جديدين في عام 2016، ليصبح مجموع الفروع 32 فرعاً، ووضع أجهزة الصراف الآلي في جميع الفروع بالإضافة إلى المطارات المختارة، ومحطات السكك الحديدية والموانئ ومحطات الحافلات. وبموجب استراتيجية البنك الخماسية، يخطط البنك لافتتاح فروع جديدة ليصل مجموعة الشبكة إلى 50 فرع بحلول عام 2020. يعتزم البنك إنشاء وحدات إجارة وتكافل لخدمات التأمين تابعة له تحت مظلة المجموعة، كوحدات متخصصة لهذه المنتجات، بالإضافة إلى شركة إدارة الصناديق الاستثمارية لتمويل الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وهي شركة خدمات لإدارة منتجات التمويل الأصغر بالشراكة مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، وشركة خدمات تكنولوجيا المعلومات، وكذلك المشاركة في إنشاء مستشفى رئيسي جديد في الجزائر العاصمة. وتشمل خطط البنك كذلك إطلاق الخدمات المصرفية عبر الإنترنت لعملائه من الشركات والأفراد، وخدمات الدفع الإلكتروني والبطاقة الجديدة المتوافقة مع الشريعة ماستر كارد. كما إنه يسعى إلى بدء الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول واستئناف تسهيلات تمويل شراء السيارات بعد الحصول على موافقة البنك المركزي.

#### 8. إدارة المخاطر<sup>44</sup>:

تعد المجموعة متمسكة بالامتثال بالمبادئ والسياسات المعتمدة عالمياً فيما يتعلق بإدارة المخاطر. وبشكل خاص، تتبع المجموعة بشكل كامل المبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي وضعها مجلس الخدمات المالية الإسلامية كما تقدر الحاجة إلى وضع نظام شامل، لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها. إن رئيس إدارة الائتمان والمخاطر لمجموعة البركة المصرفية مسؤول عن صياغة ومتابعة سياسات المجموعة فيما يتعلق بكافة جوانب المخاطر وتطوير إطار عام لقياس المخاطر، وتنسيق جميع الخطوات المطلوبة من الوحدات التابعة لها وذلك فيما يتعلق بتطبيق متطلبات بازل 2، ومتطلبات بازل 3. كما يتحمل مسؤولية استحداث برامج حاسوب فعال لقياس المخاطر، ومتابعة التزام المجموعة بمعايير قياس المخاطر وتزويد إدارة المجموعة بتقارير عن مختلف المخاطر.

تشكل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع القرار في المجموعة. ويقوم مجلس الإدارة بتعريف ووضع المستويات العامة لتقبل المخاطر وتوزيع المخاطر واستراتيجيات توزيع الأصول، بما في ذلك السياسات التي تتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذات الصلة وطريقة الموافقة عليها وإعداد التقارير عنها. تقوم لجنة المخاطر التابعة

للإدارة واللجان التنفيذية الأخرى بتقديم التوجيه والمساعدة في ادارة المخاطر المتعلقة بالميزانية بشكل عام. وتقوم المجموعة بإدارة التعرض للمخاطر عن طريق وضع حدود موافق عليها بشكل دوري.

#### 9. أهداف ادارة المخاطر:

- ✓ تحقيق ادارة موحدة للمخاطر على مستوى المجموعة لتمكين المجموعة من حساب العائد المعدل بالمخاطر على رأس المال؛
- ✓ خلق ثقافة مهنية لإدارة المخاطر في جميع أنحاء المجموعة مع مقاربة للمخاطرة تتسم بالمنهجية والحيطة والانضباط؛
- ✓ اعداد موظفين مؤهلين مهنيا وتوفير تدريب مستمر في الائتمان؛
- ✓ الاستثمار في تكنولوجيا ونظم ادارة المخاطر؛
- ✓ الفصل الواضح والدقيق بين واجبات وخطوط تسلسل المسؤولية بين الموظفين الذين يقومون بإنشاء معاملات مع العملاء وموظفي المكاتب؛
- ✓ الحفاظ على سياسات واضحة وموثقة بشكل جيد من خلال دليل ادارة المخاطر للمجموعة وإدارة مخاطر الائتمان في كل الوحدات التابعة للمجموعة.
- وتتم ادارة كل وحدة من الوحدات التابعة للمجموعة من قبل مجلس ادارة خاص بها. تتبع الوحدات التابعة للمجموعة سياسات ائتمان وإجراءات مكتوبة تعكس السياسات العامة للمجموعة مما يضمن ادارة سليمة للمخاطر.
- ويتم تنفيذ نظام لتوحيد عملية حساب كفاية رأس المال يأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل بما يتوافق مع متطلبات لجنة بازل3.
- ولقد سعت المجموعة أيضا إلى تحقيق الآتي:
- ✓ التحسين المستمر في ممارسات ادارة مخاطر والائتمان وتكثيف الجهود لتحصيل القروض واسترجاعها وتسوية الديون المتعثرة بغرض تحقيق مزيد من التحسن في نسبة القروض المتعثرة ونسبة تغطية المخصصات للمجموعة؛
- ✓ قيام جميع الوحدات التابعة بتأمين توافق سياساتها لعمل المخصصات للقروض المتعثرة لديها؛
- ✓ استمرار الوحدات التابعة بالمثابرة في العمل على ضمان درجة عالية من التعاون بين مختلف أقسام الأعمال ودوائر ادارة المخاطر عن طريق توظيف وتدريب موظفي دوائر الائتمان وإدارة المخاطر كأولوية مستمرة في كل وحدة من الوحدات التابعة؛
- ✓ أن يكون لدى كل وحدة دليل ائتمان وإدارة مخاطر يغطي مخاطر الائتمان والسيولة والسوق؛

✓ أن تقوم جميع الوحدات في الوقت المحدد بتزويد المركز الرئيسي كل ثلاثة شهور بتقارير عن ادارة المخاطر تستوفي بشكل كامل المتطلبات الرقابية.

#### 10. مخاطر الائتمان<sup>45</sup>:

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة التي تنجم عن اخفاق طرف ما في عقد مالي في الوفاء بأحد التزاماته وبذلك يتسبب في تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. إن ذلك ينطبق على المجموعة في ادارة التعرض لمخاطر التمويل التي تنتج عن استحقاق الأقساط والإيجار وكافة صيغ التمويل الاسلامية. لدى كل وحدة تابعة للمجموعة اطار عام لإدارة مخاطر الائتمان يشمل تشخيص وقياس ومتابعة وإعداد تقارير عن السيطرة على مخاطر الائتمان. تقوم كل وحدة تابعة للمجموعة بالتحكم في مخاطر الائتمان بدءاً من عملية الموافقة الأولية ومنح الائتمان وبعد ذلك المتابعة اللاحقة للجدارة الائتمانية للطرف المقابل والإدارة النشطة للمخاطر الائتمانية. وتوكل صلاحيات الموافقة على التسهيلات الائتمانية من قبل مجلس الادارة للوحدة التابعة إلى لجان يعهد لها مهام تحليل وتقييم الائتمان وفقاً لسياسات ائتمانية وإجراءات عملياتية محددة يعمل بها في تلك الوحدة التابعة.

#### 11. تقليل مخاطر الائتمان<sup>46</sup>:

التنوع في الضمانات:

ويتم التخفيف من مخاطر الائتمان بشكل أساسي من خلال الحصول على أشكال مختلفة من الضمانات حيثما اعتبر ذلك ضرورياً. وتوجد في كل وحدة تابعة للمجموعة دائرة تدقيق داخلي مسؤولة عن القيام بمراجعة الامتتالات الائتمانية للأطراف المقابلة وتقييم جودتها ومدى التقيد بالإجراءات المعتمدة للحصول على الموافقة الائتمانية. كما تحتفظ كل وحدة تابعة بسياسات وإجراءات محددة للتعامل مع الموافقة على معاملات الاطراف ذوي الصلة أو المرتبطين بالمجموعة.

جميع الشركات التابعة للمجموعة التي لديها تعرضات مضمونة بعقارات أو رهونات أخرى تقوم بعمل مراجعة منتظمة ودورية للتأكد من قيمة هذه العقارات والرهونات وتقييمها. وتتم عملية التأكد من قيمة الرهونات من قبل جهة تقييم مستقلة ومؤهلة أو من قبل محلل رهونات في الشركة التابعة. ويتم تحديد عدد مرات تأكيد هذه الرهونات كجزء من سياسة الائتمان أو الاستثمار وعملية الموافقة عليها. وتسمح الشركات التابعة للمجموعة بعملية رهن المركبات والسفن والطائرات والأقمار الصناعية والقطارات والأساطيل كرهونات مقابل الائتمان والمنتجات الاستثمارية ولكنها لا تقبل الموجودات القابلة للتلف أو الموجودات الأخرى بأعمار استهلاكية

أقل من خمس سنوات. ولا تقبل الشركات التابعة للمجموعة أية موجودات كرهونات إذا كانت هذه الموجودات قابلة للتقادم في حالة نقلها (على سبيل المثال الأثاث). وكما تتأكد الشركات التابعة بأن هذه الموجودات مؤمن عليها لكي تكون مقبولة كرهونات. ويتم أيضا قبول شيكات الأطراف الأخرى كرهونات من قبل الشركات التابعة للمجموعة. وتقبل الشركات التابعة الأوراق التجارية كرهونات مؤهلة إذا كانت صادرة من قبل بنوك أو مؤسسات ذات مراكز ائتمانية جيدة. وحيث أن فترة استحقاق الأوراق التجارية بصفة عامة ذات طبيعة قصيرة الأجل، فإنه لا يتم قبولها كرهونات مقابل التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل) على سبيل المثال، يجب ألا تتجاوز مدة التمويل فترة استحقاق الأوراق التجارية). وكما لا تقبل الشركات التابعة المركبات أو المعدات، إذا كانت جديدة، كرهونات مؤهلة لاحتساب ملائمة رأس المال وذلك لأكثر من 80% من قيمتها السوقية، وفي نفس الوقت لا يتم قبول أية مركبات أو معدات مستعملة كرهونات مؤهلة لأكثر من 50% من قيمتها المؤمنة.

الضمانات الواردة أدناه قد تستقطب إعفاء من متطلبات ملائمة رأس المال حسب تعليمات مصرف البحرين

المركزي:

❖ هامش الجدية (وديدة حسن النية): تقبل الشركات التابعة هذا النوع من الضمانات في الصفقات التي يتم فيها تقديم وعود تنفيذ غير ملزمة بشأنها من قبل العميل. فإذا لم يفي العميل بوعده بالتنفيذ، فإن الشركات التابعة في هذه الحالة يكون لديها حق تحصيل هامش الجدية.

❖ ضمان الأطراف الأخرى: يكون لدى الشركة التابعة الحق في الرجوع إلى الضامن في حالة إخلال العميل بالتزاماته. لكي يصبح الضمان رهنا مؤهلاً، فإنه يجب أن يكون غير مشروط وغير قابل للإلغاء. ويجب أن يكون الضامن قادراً على الوفاء، عندما يكون ذلك قابلاً للتطبيق وذو تصنيف استثماري جيد.

❖ العربون: وهو المبلغ الذي يجب الحصول عليه من المشتري أو المستأجر عند إبرام العقد وهو يعتبر من الاحتياطات الأولية للشركة التابعة إذا أخل المشتري أو المستأجر بشروط العقد.

❖ الموجودات الأساسية التي تمثل عقد الإيجار: يجب أن تكون الموجودات الأساسية ذات قيمة نقدية ويجب أن يكون للشركة التابعة حق الرجوع عليها قانونياً والوصول إليها وامتلاكها بل وبيعها من أجل استرداد التعرض غير المغطى من قبل هذا العميل. وكما يجب أن تكون الموجودات خالية من أي نوع من أنواع الرهن. ويجب إدارة أي مبلغ فائض ناتج عن إغلاق الرهن من قبل الشركة التابعة إلى العميل (الراهن). ويجب على الشركة التابعة إجراء عملية تقييم سنوية على الأقل للموجودات المرهونة والحفاظ على مستندات كافية تؤيد هذا التقييم.

❖ الودائع النقدية الخالية من أية أعباء قانونية لدى الشركة التابعة: وذلك إما على شكل حقوق حاملي حسابات استثمار أو حقوق حاملي حسابات استثمار غير مدرجة بالميزانية.

❖ صكوك مصنفة أو غير مصنفة صادرة من قبل مؤسسات مالية ذات درجة عالية أو حكومات دول مجلس التعاون الخليجي.

## 12. ادارة مخاطر الائتمان<sup>47</sup>:

تعتمد إدارة مخاطر الائتمان في المجموعة على إنشاء وصيانة نظام التصنيف الائتماني وأنشطة الأعمال لغير أنشطة التجزئة. ستقوم جميع وحدات المجموعة بتنفيذ نظام التصنيف الائتماني الخاص بها مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المنهجية المطلوبة والمقرة من قبل مصارفها المركزية المحلية بهذا الخصوص. ستعكس منهجية تقييم المدين (العميل) خصوصيات الأعمال الرئيسية للمجموعة والتنوع الجغرافي لعملياتها. وسيتم إجراء تصنيفات البلدان والحكومات والمؤسسات المالية بطريقة مركزية في البنك بمملكة البحرين، بينما ستتم عملية تصنيف المؤسسات على مستوى الشركات التابعة وذلك ما لم تتضمن مخاطر المؤسسات مخاطر عبر الحدود وفي هذه الحالة ستتم عملية التصنيف في المكتب الرئيسي كجزء من اعتماد حد الائتمان.

قد تم تصميم نظام تصنيف الائتمان ليكون متماثلاً مع نظام تصنيف وكالات التصنيف الدولية المعروفة (موديز، ستاندرد أند بورز، فيتش) وذلك فيما يتعلق بتطبيقاتها الخاصة بالعملات الأجنبية للدول والحكومات والمؤسسات المالية. وبناء على ذلك، فإن الدول والحكومات والمؤسسات المالية سيتم تصنيفها على أساس التزامات العملات الأجنبية المتوسطة الأجل وغير المضمونة الخاصة بها. وهذا يعني أنه بالنسبة للحكومات والمؤسسات المالية فإن المخاطر عبر الحدود ستكون أيضاً جزءاً من عملية التصنيف وستكون عملية تصنيف الدولة في معظم الحالات عبارة عن السقف المحدد لتصنيف المؤسسة المالية.

تتبنى المجموعة آليات التصنيف الائتماني المتبعة في شركات التصنيف العريقة. والتي تنطوي على التحليل الأساسي الشامل للعوامل الكمية والنوعية بغية تحديد المخاطر الفعلية والمتوقعة. يتم التصنيف الائتماني للدول والعميل الواحد. ويتم تصنيف العميل الفردي مع المؤسسات المالية، الشركات، الأفراد والحكومات. وعليه يقوم نظام التصنيف الائتماني الداخلي على تصنيف المدينين (العملاء) بدلاً من التسهيل الائتماني. كما يقوم هذا التصنيف على التعرف وتحديد الاحتمالية النسبية لإخفاق العميل بالوفاء بالتزاماته بغض النظر عن أثر الضمانات وأدوات تقليل المخاطر الأخرى. أما تصنيف التسهيلات الائتمانية فيأخذ بعين الاعتبار احتمالية إخفاق العميل في الوفاء بالتزاماته وحجم الخسائر المتوقعة جراء هذا الإخفاق. ومع ذلك ففي الوقت الراهن تتبنى المجموعة سياسة تصنيف المدين فقط (مع أنها لا تمنع وحداتها من تبني تصنيف التسهيلات الائتمانية إن رغبوا وملكوا القدرة على ذلك).

## 13. أثر التنوع في تخفيض مخاطر التركيز:

ينتج التركيز عندما تدخل مجموعة من الأطراف متعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تدل مخاطر التركيز على الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي محدد أو منطقة جغرافية معينة. من أجل تجنب الزيادة في تركيز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز على حدود البلد أو حدود الطرف الآخر والحفاظ على محافظ استثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركيزات المحددة لمخاطر الائتمان وفقاً لذلك. لذا فبنك البركة يعتمد على التنوع الجغرافي المدروس لتفادي هذا النوع من المخاطر.

#### الخاتمة:

المحفظة الاستثمارية للبنوك التجارية تتنوع بين الأصول المادية والمالية والقروض، ويراعي البنك عند تكوينه لمحفظته الاستثمارية ثلاثة أهداف رئيسية: السيولة، الربحية، الأمان. وكذا درجة المخاطرة التي يتحملها عند استثماره في أي أصل من هاته الأصول ومقارنتها بالعمائد المتوقع.

التنوع عبارة عن توزيع لموجودات المحفظة الاستثمارية من خلال توظيفها في عدة مشاريع وقطاعات، وبالنسبة للبنك فالتنوع يقتضي عدم التركيز الائتماني وتنوع العملاء والمناطق الجغرافية التي يغطيها البنك للتقليل من المخاطر الائتمانية. إن التنوع الجغرافي يقلل من المخاطر الائتمانية التي تنتج عادة عن ضعف المعلومات حول الجدارة الائتمانية للبنوك وبسبب ضعف تأهيل كوادر البنك التجاري. وهذه المشاكل والمخاطر يمكن تلافيها من خلال التنوع الجغرافي إضافة إلى المزايا التي يحصل عليها البنك من إيرادات بالعملة الصعبة وتوزيع للمخاطر.

#### نتائج الدراسة:

- ✓ تعتمد البنوك على التنوع من خلال استثمار أموالها في العديد من الأصول المادية والمالية والقروض؛
- ✓ إن التنوع المدروس يؤدي إلى تقليل مخاطر الائتمان من خلال توزيع المخاطر وتفايدي مخاطر التركيز الائتماني؛
- ✓ يعتمد مجموعة البركة المصرفية على التنوع الجغرافي والتنوع في الصناعة؛
- ✓ تولى مجموعة البركة المصرفية أهمية كبيرة لمخاطر الائتمان ولذلك تغطي أكثر من 26 دولة.

ملاحق:

القائمة الموحدة للمركز المالي :

في 31 ديسمبر 2015

2014	2015	إيضاحات	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي		
			الموجودات
	5,373,409	3	نقد وأرصدة لدى بنوك
	11,959,052	4	ذمم مدينة
	1,558,593	5	التمويل بالمضاربة والمشاركة
	3,105,750	6	استثمارات
	1,734,457	7	إجارة منتهية بالتعميل
379,323	444,608	8	عقارات ومعدات
448,838	442,332	9	موجودات أخرى
23,463,589	24,618,201		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق المالك
			المطلوبات
	4,841,099		حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى
	808,268		مبالغ مستحقة لبنوك
655,669	1,497,208	10	تمويلات طويلة الأجل
872,700	862,444	11	مطلوبات أخرى
7,249,174	8,009,019		مجموع المطلوبات
14,139,792	14,514,599	12	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
		13	حقوق المالك
	1,115,746		رأس المال
	(8,464)		أسهم خزينة
17,288	17,662		علاوة إصدار أسهم
147,621	165,459		احتياطيات
3,073	38,529		التغيرات المترجمة في القيم العادلة
	(461,948)		تحويل عماله أجنبية
343,398	433,631		أرباح مفاة
54,693	55,787		تخصيصات مقترحة
	1,356,402		الحقوق العائدة لمساهمي الشركة ألم
736,544	738,181		حقوق غير مسيطرة
2,074,623	2,094,583		مجموع حقوق المالك
23,463,589	24,618,201		مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار

## القائمة الموحدة للتدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

2014	2015	إيضاحات	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي		
375,039	405.311		الأنشطة التشغيلية
			صافي الدخل قبل الضرائب
			تعديلات للبند التالية:
45,575	50.054	18	استهلاك وإطفاء
91,505	191.729	14.4	استهلاك ضمن إجراء منتهية بالتملك
(495)	(145)	14.3	مكسب غير محقق من أدوات أسهم حقوق الملكية والدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل
(6,262)	(10.502)	17	مكسب من بيع عقارات ومعدات
(693)	1.332	14.3	خسارة (مكسب) من بيع إستثمارات عقارية
(1,489)	(1.509)	14.3	مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق
(927)	(1.636)	14.3	مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية والدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل
294	(652)	14.3	(مكسب) خسارة من شركة زميلة
21,163	58.371	20	المخصصات والإسحاحات
523,710	692.353		الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
			صافي التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
216,593	(804.579)		إحتياطيات لدى بنوك مركزية
(1,217,961)	(18.818)		نعم مدينة
(354,519)	(10.608)		التمويل بالمضاربة والمشاركة
(644,257)	(431.386)		إجراء منتهية بالتملك
(45,859)	3.510		موجودات أخرى
260,131	331.783		حسابات جارية للملاء وحسابات أخرى
115,625	(403.225)		مبالغ مستحقة لبنوك
171,713	(25.342)		مطلوبات أخرى
1,732,269	378.244		حقوق حاملي حسابات الإستثمار
(81,313)	(104.730)		ضرائب مدفوعة
676,132	(392.798)		صافي النقد (المستخدم في) من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الإستثمارية
(142,578)	(514.289)		صافي شراء الإستثمارات
(5,067)	(57.424)		صافي شراء عقارات ومعدات
654	2.068		أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة
(21,484)	3.556		صافي شراء استثمار في شركة زميلة
(168,475)	(566.089)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الإستثمارية
			الأنشطة التمويلية
114,989	841.539		تمويلات طويلة الأجل
(36,690)	(32.816)		أرباح أسهم مدفوعة لحقوق مساهمي الشركة الأم
397	171		صافي التغيرات في أسهم الخزينة
(19,607)	(33.494)		صافي التغيرات في الحقوق غير المسيطرة
59,089	775.400		صافي النقد من الأنشطة التمويلية
(136,378)	(258.945)		تعديلات تحويل عملاء أجنبية
430,368	(442.432)		صافي التغير في النقد وما في حكمه
2,304,753	2.735.121		النقد وما في حكمه في 1 يناير
2,735,121	2.292.689	22	النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر

31 ديسمبر 2014				
نوعية عقود التمويل الإسلامية	لم يحين موعد استحقاقها وغير منتشرة	ذات موعد استحقاقها ولكنها منتجة	عقود تمويل إسلامية منتشرة	المجموع
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
11,460,437	453,604	501,033	12,415,074	
1,482,965	62,630	19,326	1,564,921	
212,299	49	12,353	224,701	
13,155,701	516,283	532,712	14,204,696	

التحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية الفاتت موعد استحقاقها ولكنها منتجة  
يلخص الجدول التالي التحليل الزمني لعقود التمويل الفاتت موعد استحقاقها ولكنها منتجة كما في:

31 ديسمبر 2015				
نوعية عقود التمويل الإسلامية	أقل من 30 يوماً	من 31 إلى 60 يوماً	من 61 إلى 90 يوماً	المجموع
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
541,872	129,228	117,740	788,840	
44,786	3,593	2,814	51,193	
2,037	112	-	2,149	
588,695	132,933	120,554	842,182	

31 ديسمبر 2014				
نوعية عقود التمويل الإسلامية	أقل من 30 يوماً	من 31 إلى 60 يوماً	من 61 إلى 90 يوماً	المجموع
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
250,027	58,901	144,676	453,604	
55,989	5,644	997	62,630	
11	28	10	49	
306,027	64,573	145,683	516,283	

## الهوامش والإحالات:

- <sup>1</sup> فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص: 153.
- <sup>2</sup> أرشد التميمي، أسامة سلام، الاستثمار بالأوراق المالية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2004، ص: 190.
- <sup>3</sup> أحمد معجب العتيبي، المحافظ المالية الاستثمارية، دار النفائس للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص: 28-29.
- <sup>4</sup> ناظم محمد الشمري، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص: 261.
- <sup>5</sup> أحمد معجب العتيبي، مرجع سابق، ص: 33.
- <sup>6</sup> ناظم محمد الشمري، مرجع سابق، ص: 261.
- <sup>7</sup> دريد كامل آل شبيب، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010، ص: 17.
- <sup>8</sup> أرشد فؤاد التميمي و أسامة سلام، مرجع سابق، ص: 195.
- <sup>9</sup> جلال إبراهيم العبد، إدارة محفظة الأوراق المالية، بدون ناشر، الإسكندرية، 1999، ص: 3.
- <sup>10</sup> ناظم محمد الشمري وآخرون، مرجع سابق، ص: 267-269.
- <sup>11</sup> Portfolio Construction-Asystematic Approach To investing, Vanguard guide, 2015, MK, P5.
- <sup>12</sup> Zvi Bodie et Robert Merton, Finance, 2<sup>ème</sup> édition, pearson education, paris, France, 2007, P: 356.
- <sup>13</sup> Juliette Pilverdier, le marché boursier, 3<sup>ème</sup> édition, economica, paris, France, 2008, p30.
- <sup>14</sup> عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص: 301.
- <sup>15</sup> منير ابراهيم هندي، ادارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1996، ص: 210.
- <sup>16</sup> ميثاق هاتف الفتلاوي، ادارة وتصميم محفظة القروض المصرفية باعتماد تحليل مؤشر جودة القرض وفق نموذج sherrod، المجلد 1، العدد السادس، مجلة جامعة أهل البيت، كربلاء، العراق، 2008، ص: 70.
- <sup>17</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 55.
- <sup>18</sup> طويطي مصطفى، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير بعنوان الجودة والتخطيط الاجمالي للانتاج في المؤسسات المصرفية: باستخدام النماذج الرياضية والاحصائية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2010، ص: 16.
- <sup>19</sup> دريد كامل آل شبيب، ادارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، ص: 196-197.
- <sup>20</sup> زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك، دار وائل، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2006، ص: 139-141.

- <sup>21</sup> Adrien Bénard et Anne-Lise Fontan, La Gestion Des Risques Dans L'entreprise: Management de L'incertitude, Eyrolles, Paris, France, 1994, P49.
- <sup>22</sup> Bernard Barthélemy, Jean-Paul Louisot, Jacques Quibel, Gestion des risques- Méthode D'optimisation Globale, 2eme édition, Editions d'Organisation, Paris, France, 2002, P13.
- <sup>23</sup> رقية شرور، ادارة المخاطر في البنوك التجارية ومؤشرات قياسها، الملتقى الدولي الثالث حول: استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات، يومي 25-26 نوفمبر 2008، جامعة حسيبة بن بوعلي، ص: 02.
- <sup>24</sup> Thomas P.Gerrity et Robert.S.Hamada et George Bain, L'art de la Finance : Gestion des Risque, Edition Village Mondial, Paris, France, 1998, P266.
- <sup>25</sup> محمد الصيرفي، ادارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، الأردن، 2006، ص: 66.
- <sup>26</sup> عبد العال حماد، ادارة المخاطر: أفراد، ادارات، شركات، بنوك، مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص: 197.
- <sup>27</sup> سجي فتحي محمد يونس، أثر التركيز الائتماني القطاعي في ربحية ورأسمال المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على بنك الاسكان الاردني والبنك الاردني الكويتي، مجلة تنمية الراضدين، المجلد 35، العدد 114، جامعة الموصل، العراق، 2013، ص: 91.
- <sup>28</sup> مفتاح صالح، فريدة معارفي، ادارة المخاطر الائتمانية وتسييرها في البنوك الجزائرية، الملتقى الدولي الثالث حول: استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات، يومي 25-26 نوفمبر 2008، جامعة حسيبة بن بوعلي، ص: 03.
- <sup>29</sup> محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، الأردن، 2006، ص: 377.
- <sup>30</sup> عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، ادارة الائتمان، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن، 1999، ص: 214-215.
- <sup>31</sup> M.P odit and other, The impact of risk Management and portfolio diversification on the Mauritian Banking sector, 2011 Maui International Academic Conference, 3-05 January 2011, Hawaii, USA, P : 403.
- <sup>32</sup> محمد داوود عثمان، أطروحة دكتوراه: أثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، 2008، ص: 55.
- <sup>33</sup> محمد داوود عثمان، مرجع سابق، ص: 51.
- <sup>34</sup> عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 162.
- <sup>35</sup> مهند حنا نقولا عيسى، مرجع سابق، ص: 190-192.
- <sup>36</sup> حمود حمزة الزبيدي: إدارة الائتمان المصرفي وتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص: 170-169.
- <sup>37</sup> Bodie. Zvi, Kane. Alex AND Marcus J. Alan: "Investments", 6th Ed, Mc Graw-Hill, 2005, p224.
- <sup>38</sup> محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص: 39.
- <sup>39</sup> Rose, P. Sylvia, & Hudging: "Bank Management & Financial Services", 6<sup>th</sup> Ed, Mc Graw-Hill, New York S.C ,2005,p487.
- <sup>40</sup> <http://www.albaraka.com/ar/default.asp?action=category&id=16>.
- <sup>41</sup> <http://www.albaraka.com/ar/default.asp?action=category&id=70>
- <sup>42</sup> حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية والبنوك الكلاسيكية: دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص: 186.
- <sup>43</sup> حسين بلعجوز، مرجع سابق، ص: 189-190.
- <sup>44</sup> التقرير السنوي لبنك البركة، 2015، ص: 54.
- <sup>45</sup> التقرير السنوي لبنك البركة، 2015، ص: 54-55.
- <sup>46</sup> التقرير السنوي لبنك البركة، 2015، ص: 97.
- <sup>47</sup> التقرير السنوي لبنك البركة، 2015، ص: 98.